بان السلم والذمي اذا نقض العقد والعتق والتقويد الحرب وشبهه فانه تستقر نصيب الذمي على
الاصح ولا تستقر نصيب المسلم على المشهور الثانية ضرب الامام الجزية على اهل بلد بحسب
وجهان اصحهما الرؤوس واصلها الجوالي قال الشيخي فان منعناه فان تقاعدت كله وهذه فروع
مذكورة فيها الدقيق ولا بأس بها واياها غنيت بين يدي ٥ ايهذا الفقيه ايك اعني ٥ ولا تدع ايانا تتردد
٥ هل لنا مفتٍ نصيحٌ فيفتينا ٥ الثالثة اذا اوصى
بعتق رقبة ثم اعتق الورثة رقبة بعد الموت ثم خيرت ولم فان نصفه حر ونصفه رق
للموصى له والباقي المنقبض في عبيد الجزء هو عبده الخالص لا يتم الا في ثلث مرات الاولى رهن نصف
عبده واعتق غير المرهون وهو معسر فانه تقتضي فتق ذلك النصف فتقا ثانيا حتى يعتق
اسير نصفاه اخذها ثم اشترى الذي لم يفتق ذلك النصف المرتهن واعتقه وهو معسر عتق ذلك النصف
فتقا ثالثا وكل وكيلا في عتق عبده فاعتق الوكيل نصفه فاوجه اصحها في الرضة تفتق
ذلك النصف فتقا والباقي يفتق كله وجه البلقيني تخريجا للقبانة الوكيل منه له عبارة الوكل والثاني
لا يفتق شيء لجاز له الوكيل القول في احكام الاولى تحالف الزوجان لاجل الجهل بوليهما
النسخ والاجتهاد ان كانت نساء المسئلة في تحالفها النفقة ولا يجب تحالفها في وجه وهو عليه غسل باقي
تحيتها شرح خلقها وتنع من خلق زاسها وليبها طاهر فيه الصحيح وفي لبس الرجل كلام سبق ذكره
وسيها محبس في وجه وبيد في اسباب البلوغ بالحيض والحمل ولا تؤذن مطلقا ولا تلزم النفقات
وعونها تعاونه الزوجة رضي بها فهو تنزع وجه وكيزه لها الكلام وقيل عدم ولا تجهيز الصلح تحض
الاجانب وفي وجه مطلقا ويضم بعضها الا نقض في الزوج والجنون واذا بها شيء في علوها صفقت
والزوجة يسع ولا تجب عليها الجامع وكيره خضوعها للشابه ولا يجوز الا باذن الزوج وهي في بيتها
افضل من المسجد ولا يجوز افتدى الزوجة والمنتي بها وتقف اكلامت النساء شطرهن ولها المشي الجوت
وكذا الكراتس في الاصح وحكي الذهب والفضة ولا تقم عليها ولا سفقته بها ولا تزوج رضي بها
كبيرة العيد ولا بتلبسة الخ ولا تقطب تالف والا تفضل كفنيها تجهيزه والزوجة بالله وتقف
المغلي عليها عند مجيئها في الزوجة عند زاسه وينبه لها القبة في التابوت ولا تستقط بها
فرض الخنازير مع وجود الزوجة في الاصح ولا تحل الجنازة وان كان الميت انثى ولا تأخذ من
تهم الغاسلين ولا تستبيل اذنه ولا المولغ في روحه ولا تقبل في الشهادة الا في الاموال ولا
عليه الزوجة فكفان عليها باكراه في زمان وضعها عنها فعالي منبه بيتها في القديم ويكون
لها الاعتكاف حتى كرهت اكلامة ولا تتأخر الاصح زوج اوجزم شارح لها كذلك وضرب الخ عليها
وشرط لها ايضا الحمل لانه اشتر وينبه لها عنه الامر ثم غضب بدنها ورجعها وصلح لها النصف
بالنسبة ولا يجوز للزوجة الا لضرورة ولا يحرم عليها في الاحرام المحيط وتخير الزوجة بل الى
والنفقات ولا تقبل الحجوز ولا تستقل ولا تشرب من البيت الا عند خلق الطعام من الاجانب ولا تخرج
في البوادي ولا تسطيع ولا تزق الصفا والمروة ولا تعيد ابن البيلسان ولا تطوف ولا تنهى
الا ما ليلا ونقف في حاشيه الموقف والزوجة عند الفجلة وقاعده والرجل تأبى ولا تزين بالحلي





ولا تزوج بها عند الزوجة والصحيحة بالذكر افضل منها في الشهوة وعني عنها شاه وعن الذكر شاتين
والذكر في الذبح اولى منها وجود نبع بنيها ثم اكلت انه اوخزه على الضرع خلاف لمن الزوجة لا يجوز
قرضها والقاطها للشك لغير محرم في الاصح خلاف العقد ولا تكون وليا في النكاح ولا وكيلا في اجابه ولا
تزوله ولا في الطلاق في وجه والفتاها غير منتوم ومن العبد منتوم ولا يضح منها المسابقة لانها ليت
من اهل التوجب ولا تقبل قولها في استلاق الولد الا ببينة الا صح ثلاثة الزوجة وهي على النصف
الزوجة في الاحداث والشهادة والعزم عند التزوج والبيه نفسا وجرحا في هبه الولي في وجه وفي النفقة
على الغريب في اقرب الوجهين ولا بأس القضاء ولا الوصاية في وجه وجبر لاسه على النكاح خلاف العقد في
الاظهر ولا يجبر سيدها على تزويجها فتطلقا اذا كانت تحل له ويجبر على تزويج العبد في قول عزم عليها
وبها في قول خلاف الزوجة وتحل لها نكاح الرقيق مطلقا وبعضها مقابل المهر بدون الزوجة وعزم لبنها
بدون ابن الاجل على الصحيح وقيد مع الزوجة في القضاء والنفقة والبقوى والتفريق مزيد لغه الى متى
والاظهر ان من الصلح وبوجبي في الطهر ولا تقف في اكلامة وان اجتاع الجنابين عند الامام وفي احد
وتقطع خلقة الزوجة بخلعها لا عكسه وفي حلها البيه وفي حلها الحكومة على الاصح وفي اشتراك العبد فيها
الحكومة خلاف الزوجة ولا تباشر تيقيا القضاء ولا تحل على الغرض على الاصح في الشرح والروضة
ولا تحل البيه ولا تزوج لو نطوت في البدن في وجه ولا جبها بد عليها ولا جبره ولا تقتل في الزوجة
تقاتل وفي جوان عند الامان لها اسقلا لا من غير اذن الزوجة في القتد في وجهان في الشرح بل يرجح
ولا سهم لها ولا لمسن الشاب في وجه ولا تقم الحد على ان تشتها في وجه وتخص لها في الزحم ان
ثبت زنا بها بسببه خلاف الزوجة وجلد جالسه والزوجة قائما ولا كلف الحضور لبيد على اذا
كانت محبوسة ولا اذا توجه عليها اليمين بل تقضي اليها القاضي فيحلفها او يبعث اليها نائبه
تنبيه في مواضع مهمة ينبت الاشارة اليها منها تقدم ان بنتها طاهرة وما بين
الزوجة فلم يتعرض الشيخان وشرح الضرير في شرح الكفاية بطهارتهم وصحيحه البلقيني وشرح ابن الصباغ
انه جنس ومنها ان ابوي الغرة لها اقوال احالة مع الزوج ولا غرة بينهما في الضرع وجه وخالفه
مع الاجانب وغرة بتاكل البدن حتى الوجه والكفين في الاصح وخالفه في الصلة وغرة بتاكل البدن
الا الوجه والكفين وشرح الامام في النهاية بان الذي يبشره منها في الحلق هي الغرة في الضرع
وهو الحق وغرة من عورة الزوجة ومنها المجزوم به وهو الوان وفي البدن ان اراد انها شيخ
صلوتا نصفق ولا تضع تالف الا شيء ويذ صححوا انها تجهر في الصلة تضرب وجهها او عزم
اوذنوه او دحدها وتيا في ذكر ان تضع في هذه الاقوال كالزوجة وتجلد الجنث على غيرة ذكر
لا التسبح في الصلة اليمن من الفعل خصوصا التصفيق ومنها هل تحرم على الامام بتضمنه الشارع
لا تضع ذكر في كتب الزاقي والروي وابن الزعفوذكر ابو الضرع في احكام المنافي ان الخاتم
يقود لها وغيرة الخاتم لغرور الجوز يذ وان الشابه فالا شيء في معناه الحرم ومنها هل
جوت ان تكون امراه بنيته اخلص في ذكر ومن قيل بنبوتها من قال السبكي في الحلبة وشهد
لنبوتها ذكر هي من زوجة من مع الانبياء وهو تن بنيه واختلف بنوه نشوة غير من كام موسى شبه

Copyright © University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)